الرد على
صاحب التحقيق الجيلاني

إعداد
المهندس رافع محمد الدبي الطائي

آب 2017م — ذو القعدة 1438هـ



الرد على
صاحب التحقيق الجيلاني

المهندس

رافع محمد الدبي الطائي

باحث في التاريخ والأنساب

بسم الله الرحمن الرحيم

قَـــالَ رَبِّ اشْـــرَحْ لِـــي صَـــدْرِي(25) وَيَسِّـــرْ لِـــي أَمْـرِي(26) وَاحْلُـلْ عُقْـدَةً مِّـن لِّسَـانِي (27) يَفْقَهُـوا قَوْلِي (28) سورة طه

صدق الله العظيم

إهداء

إلى الباحثين في علم الأنساب .... إلى الباحثين عن الحقيقة المجردة ....

أهدي جهدي المتواضع هذا عسى أن ينتفعوا به

المحتويات

مقدمة الرد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العظيم الكريم مجري النعم والصلاة والسلام على خير العرب والعجم محمد بن عبد الله الهاشمي القريشي وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين الذين لا تتم صلاة العبد الا بهم ورضي الله عن صحابته المنتجبين الأخيار أهل الجود والكرم ... أما بعد :-

لقد نشر الأخ الباحث عبد الرحمن الزرعيني الرفاعي بحثاً أسماه التحقيق الجيلاني وهو عبارة عن دراسة مختصرة لنسب الشيخ عبد القادر الجيلاني وقد حاول حفظه الله جاهداً إثبات ما يعتقده صحيحا وهو انتساب الشيخ الجليل القطب الغوث عبد القادر الجيلاني (قدس) إلى النسب الحسني العلوي ولقد اتصلت به مهنئاً على انجازه هذا وطلبت منه الموافقة على إبداء الرأي بكل صراحة ووضوح وقد وافقني على طلبي (انظر الملحق رقم (1)). وبعد أن اطلعت على البحث الواقع في 47 صفحة وجدت أن الباحث الكريم وقع وللأسف الشديد في خطأ كبير غالبا ما يقع فيه الباحثون في هذا المضمار ألا وهو الحكم المسبق على قضية البحث ومحاولة إيجاد الأدلة والبراهين التي تؤيد ما يذهبون إليه مبتعدين عن المنهج العلمي القاضي بالوقوف على الحياد حتى يترجح لدى الباحث احد الرأيين الرفض أو القبول ونود هنا أن نبين الآتي :-

1. إن هذا الرد لا يعني بالضرورة رفضا قاطعا لكل ما ورد في البحث إنما يعني بيان التوافق والاختلاف في نقاط البحث .
2. وكذلك لا ينبغي أن يفهم من الرد انه اعتراض على نسب الشيخ عبد القادر (قدس) وسنبين هذا في محله إن شاء الله تعالى .
3. إن اعتراضنا على بعض ما ذكره الكاتب ليس نابعا من سبب شخصي أو طلبا لشهرة فما عاد في العمر ما يدعوا إلى ذلك إنما هو رأينا أردنا أن نبينه للناس عسى أن ينفع الله به .

نقول وبعد التوكل على الله :

حال الشيخ عبد القادر الجيلاني (قدس)

هو الشيخ الإمام العالم العارف القدوة شيخ الإسلام ، عَلم الأولياء ، محي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح عبد الله بن جنكي دوست الجيلي الحنبلي شيخ بغداد مولده في جيلان سنة 471 هـ [1] هكذا وصفه الذهبي ونسبه في سِيَره ولقد افرد لترجمته اثنا عشر صفحة ذكر فيها أقوال العلماء فيه والبعض من كراماته وفي ختام ترجمته قال الذهبي (وفي الجملة الشيخ عبد القادر كبير الشأن وعليه مآخذ في بعض أقواله ودعاويه والله الموعد وبعض ذلك مكذوب عليه)[2]

أما صاحب الشذرات [3] فقد افرد لترجمته الصفحات الطوال وذكر فيها سيرته قبل القطبية وبعدها وجهوده في تحصيل العلم وترويض النفس ومجاهدتها .

وقد كان دخوله إلى بغداد سنة 488 هـ [4] وكان ذلك زمن ولاية أبو المغانم المعمر بن محمد العلوي لنقابة الطالبيين [5].

إن رجلا من مثل الشيخ عبد القادر (قدس) نذر نفسه لطلب العلم دراسة وتدريسا ومجاهدة النفس وسلوك طريق التصوف حتى غدا من ابرز أقطابه وأصبحت له طريقته التي تفرعت منها العشرات من الطرق ينتشر مريدوها من أقصى المشرق الإسلامي إلى أقصى مغربه ، رجلا مثل هذا لم تكن الدنيا مطلبه ولو كان كذلك لوجدناه ملازما لأبواب السلاطين بينما كانت السلاطين وأصحاب الأموال والجاه يتوافدون على بابه طلبا للنصح والتبرك لم يكن يعنيه نسبه ممن هو بقدر ما كان يهمه

---

1 - شمس الدين الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الارنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985 ، ج20 ، ص 439

2 - المصدر السابق ، ص451

3 - ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط ، دار ابن كثير ، 1987 ، ج6 ، ص 330

4 - جمال الدين فالح الجيلاني ، جغرافية الباز الأشهب ، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، فاس ، 2014 ، ص 31

5 - د. رباب السوداني ، نقابة الطالبيين في العصر العباسي ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، مجلة آداب البصرة العدد 38 ، 2005

عمله وعلمه لذا فانه لم يدعي نسبا علويا أو غيره بل اكتفى باسمه وكنيته وهذا ديدن الأقطاب ورجال الله في كل زمان .

لقد كان من عادة الطالبيين تثبيت أنسابهم في أي مدينة ينزلوها حيث توجد لهم نقابة وكل ما عليهم أن يقدموا الأدلة والبراهين إلى النقيب وعند التثبت من دعواهم تسجل أسمائهم في جريدة العلويين وكتب الأنساب العلوية زاخرة بمثل هذه الروايات .

أما لو أردنا البحث عن الأسباب التي دعت الشيخ عبد القادر (قدس) لعدم إشهار نسبه ففي رأيي إنها ثلاثة احتمالات وهي :-

1. أن يكون ليس علويا وبالتالي لم يشهر نسبه ولم يسجل في سجلات النقابة .
2. أن يكون علويا ولكن لا دليل لديه لإثبات نسبه فامتنع عن الإشهار
3. أن يكون علويا صحيح النسب ولكنه لم يشهر نسبه لأن النسب ليس في المقام الأول عنده .

ومن هنا فما علينا ونحن في هذا الزمان إلا أن نحترم رغبة الشيخ ونكتفي بإسمه وكنيته لأنهما أشهر من نار على علم ، ونسب يتشرف به فكم من شريف علوي كان سيئ الطباع والخلق فقد وشى علي بن إسماعيل بن جعفر الصادق بعمه الإمام المعصوم موسى بن جعفر فادى ذلك إلى استشهاده[1] .

وكم من أعجمي كان رمزا من رموز الإسلام يشار إليه بالبنان ، فالذي يراجع تاريخ الإسلام منذ عهد الأمويين وحتى يومنا يجد إن اغلب أئمة الإسلام كانوا من الأعاجم .

لذا فالنسب العلوي لم يكن تشريفا كما هو في زماننا بقدر ما كان مسؤولية أخلاقية وأدبية توجب على من ينتسب أليه أن يلتزم بحسن الخلق والدين لأنه يمثل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الله في كتابه العزيز (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ()يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)

---

1 ـ الشيخ المفيد ، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، بيروت ، 1995 ، ج2 ، ص 237 وورد في بعض المصادر إن من وشى هو محمد بن إسماعيل

ومن هنا كانت التقوى والأعمال الصالحة هي ما يشغل بال رجال الله وفي مقدمتهم الأقطاب العظام لا غيرها من بهرجة الدنيا .

بعد هذا الشرح عن حال الشيخ عبد القادر (قدس) ينبغي أن نطرح السؤال التالي :-

هل يغير نسب الشيخ إن كان علويا أو غيره من حاله ومقامه عند الله وعند المسلمين فان كانت الإجابة بنعم فليخبرنا من يجيب بالكيفية التي يتغير بها حال الشيخ كونه علويا وان كانت الإجابة بلا عندها سيكون الخوض في موضوعة النسب ليس أكثر من اجتهادا من المتأخرين لا يرفع ولا يحط من حال الشيخ بشيء .

منهجنا في الرد

اعتمدنا في ردنا على الأستاذ عبد الرحمن الزرعيني المنهج التالي :

1. إبداء الملاحظات على ما ورد في عناوين التحقيق بالتفصيل ولم نعتمد الإجمال كي تتضح الصورة بشكل أدق .
2. مراجعة المصادر النسبية والتاريخية التي اعتمدها في التحقيق لبيان دقة ما منقول عنها .
3. استخدام إسلوب التحليل المنطقي للأقوال والأفعال ومدى اتفاقها مع المنطق مع الأخذ بنظر الاعتبار كافة الاحتمالات الممكنة ودراستها بدقة .
4. لا نقبل بشهادة الابن لأبيه كدليل إنما نقبل بها كقرينة ننطلق منها لبيان صحة الادعاء من عدمه .
5. عدم إطلاق الأحكام المسبقة على الأمور واتخاذ جانب الحياد حتى يتبين لنا صحة احد الرأيين المتضادين فنميل إليه
6. نرفض التعظيم والتقديس للأشخاص ونرفض اعتماد أقوالهم بناءا على ذلك .
7. لا ننكر الشهرة المستفيضة للجيلانيين بالنسب العلوي مع التحفظ .

الردود على أبواب التحقيق

نبدأ بعون من الله وتوفيقه بيان ملاحظاتنا على التحقيق حسب أبوابه وصفحاته ونسأله سبحانه التسديد لما فيه الخير للجميع :-

صفحة 4

1. ورد في الصفحة وجود طعون على نسب الشيخ عبد القادر (قدس) وان هناك نصوصا مدسوسة وضعها الحاقدون ، الكلام هذا يوحي بإصدار حكما مسبقا قاطعا بثبوت النسب وفيه وصف الطاعنين بصفة الحقد وكان من المفروض أن لا تذكر هذه العبارات حتى تتم مناقشة آراء المثبتين والطاعنين وترجيح احدهم على الآخر .
2. ورد إن نقابة الإشراف كانت بيد الجيلانيين معتبرا هذا دليل على صحة الانتساب ، في حين إن الجيلانيين لم يتسلموا منصب النقابة إلا بأمر من السلطان سليمان القانوني عام 941 هـ بعد احتلاله بغداد وطرده الصفويين[1] (نص الفرمان العثماني في الملحق رقم (2)) لان النقابة في بغداد كانت قد ألغيت بعد احتلال المغول لها وتوقفت أعمالها ثم أعيدت أيام الاحتلال العثماني للعراق وكان توليهم للنقابة بموجب إرادة المحتل وليس بإرادة الأشراف كما كان معمولا به في الزمن العباسي وفي زمن اختلط فيه الحابل بالنابل ، لذلك لا يمكن الركون إلى توليهم النقابة كدليل لصحة انتسابهم فالمعروف عن الحكام العثمانيون اهتمامهم بالحروب أكثر من أي أمر آخر كما إن أمر النسب العلوي الشريف لا يعنيهم لعدم انتسابهم للدوحة الهاشمية على العكس من العباسيين الذين كانوا يرون في نقابة الأشراف حافظا لأنسابهم وخاصة وان العباسيون يعدون من الأشراف لذلك نرى إن نقباء الأشراف في الزمن العباسي كانوا كلهم صحيحي النسب معروفين لدى الهاشميين ولم يتولى عليهم دخيل أو دعي

---

1 - ميعاد شرف الدين الكيلاني ، تاريخ النقباء ، دار الكتب العلمية ، ص 47

لوجود سجلات متداولة منذ منتصف القرن الثالث أيام ما كان الهاشميون قليلي العدد وحتى سقوط الخلافة العباسية سنة 656 هـ في بغداد وقيامها مرة أخرى سنة 658 هـ في القاهرة لذا فالنقابة استمرت في مصر وانقطع عملها في العراق وضاعت سجلاتها .

3. إن ما ذكرناه في الفقرة (2) أعلاه ليس طعنا في نسب الجيلانيين ولكن لبيان إن هناك توقف في أعمال نقابة الطالبيين في بغداد دام قرابة الثلاثة قرون وضياع سجلاتها مما يفسح المجال للشك لذلك لا يمكن الركون إلى تولي الجيلانيون منصب نقيب الأشراف كدليل لثبوت النسب ولقد علمنا إن توليهم كان بأمر من سلطة الاحتلال العثماني .

صفحة 5

في هذه الصفحة ذكر الكاتب انه اسقط الروايات والأشعار لعدم التحقق من صحتها وحسناً فعل لأن اغلب هذه المرويات وضعت بعد وفاة الشيخ بزمن طويل وتقع في إطار التنافس بين الطرق الصوفية لا أكثر .

جيلان وذكر الأشراف فيها

1. أورد الكاتب في الصفحات 8 ، 9 ، 10 أسماء عددا من رجال العلويين ممن هاجروا إلى جيلان واستقروا فيها معتمدا على مصادر من القرون الخامس والسادس والسابع الهجرية وهذا لا يجزم بهجرة أجداد الشيخ عبد القادر ولا ينفيها لذا لا يعد دليلا على إن والد الشيخ أو جده كانوا ممن استوطنوا جيلان و نسبوا لها .

2. ذكر الكاتب في الخلاصة صفحة 10 إن هجرة عبد الله بن محمد بن يحيى الزاهد كانت قبل مجيء الشيخ عبد القادر إلى بغداد بـ 50 سنة أي إن هجرتهم كانت في بداية القرن الخامس وفي هذا ملاحظات :-

أ- إن المصادر التي ذكرها الكاتب لم تذكر نسب الشيخ العلوي خاصة وان مؤلفيها كانوا معاصرين لزمن ظهور الشيخ كقطب واشتهار أمره بين المسلمين .

ب- ذكر الكاتب ثبوت هجرة عبد الله بن محمد دون ذكر المصادر وهذا يعني انه قدم حكما مسبقا بثبوت هجرة أجداد الشيخ ونسبه الحسني .

ج- ورد في الخلاصة (إن مدة مكوثهم لم تكن طويلة لذلك فان فترة انقطاع الشهرة هذه مبررة في بالهجرة) وهذا مع فائق تقديري ليس صحيحا ذلك لأن مدة الخمسين سنة المذكورة لا تسمح بضياع النسب فهي فترة جيلا واحدا فقط لان النسب يحتاج إلى أجيال عديدة تختلط بالمجتمع الجديد الذي هاجرت له كي تنسى نسبها وتتكلم بلسان غير لسانها ولأن من المنطقي إن الأب يبلغ الابن عن نسبه وعشيرته عندما يعيش بعيدا عن عشيرته وقومه وهذا هو السائد بين عامة الناس لمن يريد الحفاظ على نسبه فما بالك بنسب الأشراف ما عدا حالة واحدة وهي إن المهاجر تعمد إخفاء نسبه عن أبنائه خوفا عليهم أو تنصلا من النسب وفي كلتا الحالتين لا يستطيع أحدا إثبات النسب وتزداد صعوبة الإثبات كلما تقادم الزمن .

د- لو أجرينا عملية حسابية بسيطة لما ورد في الفقرات أعلاه نجد وحسب المصادر إن الشيخ هاجر سنة 488هـ[1] من جيلان إلى بغداد وهنا تكون الهجرة بحدود سنة 438 هـ .

$$488 - 50 = 438$$

1 - جمال الدين فالح الجيلاني ، جغرافية ألباز الأشهب ، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، فاس ، 2014 ، ص 31

ومن المنطقي والمشهور بين الناس أن يكون والد الشيخ حين هجرة الشيخ إلى بغداد في العقد الخامس من عمره ما بين 40 و 50 سنة وهذا يعني إن ولادة موسى بن عبد الله تكون بحدود سنة 438 هـ أو قبلها بقليل هذا على فرض إن مدة الـ 50 سنة صحيحة وبالتالي تكون هجرة والد الشيخ وهو رضيع أو صغير السن وهذا مخالف لمنطق العقل وعليه يكون جد الشيخ هو المهاجر وليس والده في حين إن الكاتب يذكر أن المهاجرين هم أولاد عبد الله بن محمد بن يحيى وليس عبد الله بن محمد ذلك لأنه وافق ابن عنبة في إن عبد الله رجلا حجازيا لم يهاجر كما جاء في صفحة 28 من البحث وهنا يقع الكاتب في تناقض .

ولو صدقنا إن المهاجر هو موسى والد الشيخ فهذا يعني إن موسى أنجب الشيخ عبد القادر وهو في سن متقدمة وهذا ما لم تشير إليه المصادر .

لقب جنكي دوست وبعض ألقاب أشراف جيلان

نتفق مع الكاتب بأن الكثير من رجالات آل البيت ممن هاجروا إلى بلاد العجم قد تلقبوا بألقاب أعجمية وكتب الأنساب العلوية تزخر بمثل هذه الألقاب وعند مراجعة المصادر تبين لنا صحة ما أورده من معلومات غير انه في مناقشته للقب جنكي دوست ذكر العبارة التالية (ولكن جهل الناس وتدليس الطاعنين جعل منه طعنا مر على أكثر الباحثين للأسف الشديد ... انتهى) .

1. إن الكاتب هنا تناسى إن اسم أو لقب (جنكي دوست) ذكرته بعض المصادر القديمة بأنه اسم وأوردته في سلسلة نسب الشيخ عبد القادر وخاصة مصادر التاريخ وعليه فقد اعتبرهم الكاتب من المدلسين أما المصادر التي اعتبرته لقبا فهي المصادر التي يغلب على مؤلفيها طابع التصوف وهؤلاء اعتبرهم الكاتب من غير المدلسين وهنا فهو يميل إلى جانب المثبتين للنسب دون أن يحلل أو يدقق مقالات المؤلفين خاصة وان المؤلفين الذين اعتبروا جنكي دوست اسما

واردا في سلسلة النسب هم قريبي العهد بالشيخ عبد القادر [1] وهؤلاء يمكن لنا أن ننزههم عن التدليس والكذب ذلك إن عهدهم لم يكن فيه الانتساب إلى آل البيت موضوعا للتنافس والصراع بين القبائل والأشخاص ولو افترضنا صحة كلام الكاتب وان هؤلاء مدلسين فيتوجب علينا إهمال كتبهم ومؤلفاتهم لأن من يدلس في موضوع يمكن أن يدلس في مواضيع أخرى وإلا فنحن نعمل وفقا لمنهج انتقائي بحيث نقبل من المؤلفين من أمثال شمس الدين الذهبي وغيره ما يدونوه في كتبهم حين يتوافق مع ما نؤمن به ونتهمهم بالتدليس حين يذكرون ما لا نؤمن به .

2. إن الذين تلقبوا بالألقاب الأعجمية كانوا قد استوطنوا بلاد العجم أما كون جنكي دوست لقبا لعبد الله بن محمد وهو كما معروف لقبا أعجمياً يستوجب هجرة عبد الله بن محمد إلى بلاد الجيل ولقد ذكرنا سلفا إن هذه الهجرة لم يجزم بأمرها وبالتالي ليس بالإمكان الجزم إن جنكي دوست لقبا وليس اسماً .
3. إن الكاتب أراد من خلال ذكر من هاجروا إلى جيلان من رجال آل البيت وألقاب البعض منهم الأعجمية الإيحاء بأن جنكي دوست لقبا أعجميا الحق باسم الشيخ كون أجداده هاجروا إلى بلاد الجيل في طبرستان من ارض فارس وهو هنا يناقض ما أورده الدكتور جمال الدين الجيلاني من إن بلاد الجيل هي في ارض العراق[2] فلو كانت في ارض العراق العربي فمن أي أتى اللقب الأعجمي إلا إذا كان اسما وليس لقبا لرجل من العجم استوطن جيل العراق ثم اتخذ لقبه من المدينة ، ثم إن الدكتور جمال الدين الجيلاني في تحقيقه لكتاب الشطنوفي لم يقدم دليلا على ان بلاد الجيل في العراق سوى قوله (وهو قول مأثور ومتواتر عند الأسرة الكيلانية مستندا إلى كتاب الشيخ عبد القادر الجيلاني ،رؤية معاصرة وهو من تأليف جمال الدين الجيلاني نفسه) .

---

1 - شمس الدين الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الارناؤوط ، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1985 ، ج20 ، ص 439

2 - الشطنوفي ، بهجة الأسرار ومعدن الأنوار ، تحقيق جمال الدين الكيلاني ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، 2002 ، ص 33

ذكر عبد الله بن محمد في كتب الأنساب

1. ذكر الكاتب في صفحة 12 المقطع الأول (عبد الله بن محمد بن يحيى جد ابن عنبة والشيخ عبد القادر) في حين إن هذا ما ذكره صاحب التذكرة[1] (راجع ص 46 من البحث) أن عبد القادر هو ابن موسى بن يحيى وبالتالي فهو يلتقي مع ابن عنبة في يحيى الزاهد إلا إذا كان المعني بما ورد في التذكرة هو غير الشيخ عبد القادر (قدس)
2. ذكر الكاتب في صفحة 12 المقطع الثالث (ولكن حتى يعرف الطاعنون إن آل بيت الشيخ الكيلاني هم من حفظ النسب وهم من أشهروه ولو كانوا أدعياء لكانوا انتسبوا إلى بطن معروف في زمانهم) .

هذا الكلام مردود ذلك إن معظم المدعين للنسب ينتسبون إلى بطون غير معروفة وربما هي من اختراعهم وهذا اسلم لهم لأنهم لو كانوا ادعوا الانتساب إلى بطن معروف لأصبح من اليسير كشف ادعائهم والحكم ببطلان نسبهم ولأن البطون المعروفة مثبتة أسمائهم لدى النقابة مما يكشف ادعاء المدعين .

وكما هو معروف ومدون في كتب الأنساب إن أول من ادعى النسب الحسني أو أشهره هو القاضي نصر بن عبد الرزاق بن عبد القادر المتوفى سنة 633 هـ كما ورد في صفحة 28 من البحث أي قبل سقوط بغداد بيد هولاكو وان نقابة الطالبيين كانت عاملة والنقيب فيها هو الطاهر أبو عبد الله الحسين بن الحسن الكوفي الأعرجي[2] وهذا يعني إن رد النسب كان بصفة رسمية شرعية من نقابة الطالبيين وهي المسئولة عن حفظ الأنساب العلوية وهذا هو السبب في عدم ذكر نسب الشيخ عبد القادر (قدس) لان دعوى النسب كانت في بداية

---

1 - جمال الدين بن المهنا العبيدلي ، التذكرة في الأنساب المطهرة ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة اية الله المرعشي ، قم ، 1421 هـ ، ص 49

2 - د. رباب السوداني ، نقابة الطالبيين في العصر العباسي ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، مجلة آداب البصرة العدد 38 ، 2005

القرن السابع ولو كانت الدعوى مقبولة لكانت المصادر النسبية والتاريخية في القرن السابع قد ذكرت الشيخ خاصة وهو من وفيات القرن السادس إلا إذا شككنا في مصداقية مصادر النسب التي اجمع على مصداقيتها جميع النسابين والمؤرخين .

3. ذكر الكاتب عناوين ستة مصادر نسبية والأكثر تفصيلا فيها هو كتاب ألأصيلي وقد ذكر يحيى بن محمد بن داود بن موسى الثاني ولم يفصل في ذريته رغم إن ابن الطقطقي مؤلف كتاب ألأصيلي من رجال القرن السابع وهو القرن الذي اظهر فيه القاضي نصر نسبه العلوي وقال ابن الطقطقي ما نصه (والى هذا التاريخ وهو شهر رمضان المبارك سنة ثمان وتسعين وستمائة لم تقم البينة الشرعية بصحته فلذلك لم يلحق) وهذه إشارة واضحة على أنهم طولبوا ببينة شرعية على صدق الدعوى فعجزوا عن ذلك والكاتب حفظه الله قد اغفل أو تغافل عن هذه المعلومة ونحن هنا أمام ثلاثة امور وهي أما أن نرفض كلام ابن الطقطقي ونتهمه بالتدليس وعليه سيكون هناك طعنا في الكثير من انساب العلويين أو أن نصدق إن دعوى القاضي نصر قد ردت أو انه لم يدعيها ونسبت إليه لاحقا شأنها شأن الكثير من الأمور التي نسبت إلى أقطاب الصوفية الكبار والله اعلم

4. ذكر الكاتب في الفقرة 7 كتاب التذكرة وقال ما نصه (ذكر عمود محمد حتى ابن عنبه وذكر أيضا الشيخ عبد القادر) وقال إن هذا يدل على إن الكتاب مذيل حيث إن ابن عنبة ولد بعد وفاة العبيدلي صاحب التذكرة بعشرات السنين وقد نشر في صفحة 46 صورة لصفحة من كتاب التذكرة ونحن نتفق مع الأخ الكاتب بكون الإضافات كانت بعد وفاة العبيدلي وربما استندت إلى ما ذكره ابن عنبة عن نسبه فأدرج في هذه النسخة .

ان هذه النسخة من كتاب التذكرة حققها السيد مهدي رجائي ولما كان العبيدلي من نسابي القرن السابع وتوفي في بداية القرن الثامن ودعوى النسب لم تثبت

عليها البينة الشرعية حتى التاريخ الذي ذكره ابن الطقطقي في الفقرة (3) أعلاه فيمكننا القول إن إضافة اسم الشيخ عبد القادر هي أيضا قد تمت بعد وفاة العبيدلي ، علما إن كتاب التذكرة فيه اختلاف عن ما ذكره الكاتب من نسب الشيخ الجيلاني فقد ذكر صاحب التذكرة انه عبد القادر بن موسى بن يحيى بينما ذكر الكاتب انه عبد القادر بن موسى بن عبد الله وهذا يعطي احتمالا أن يكون المذكور في نسخة التذكرة المعنية هو غير الشيخ عبد القادر لأنها لم تشر إلى لقبه أو أي إشارة منها إلى قطبيته كما ورد عند ابن عنبه أو في بحر الأنساب .

إن السيد رجائي محقق هذه النسخة من مؤيدي النسب الرفاعي والقادري فقد ذكر آل عبد القادر الجيلاني في كتابه المعقبون وقال ما نصه (وأقول أصبح لهم في هذا العصر والاعصار المتقدمة الشهرة بالسيادة وهذا يكفي في إثبات سيادتهم وهناك بيوتات في العراق والشام وإيران وغيرها من أنحاء العالم ينتمون إلى عبد القادر الجيلاني وهم مشهورون ويعرفون بالسيادة والشرافة جيلا بعد جيل والله العالم)[1] انتهى كلام رجائي .

5. ذكر الكاتب في فقرة الخلاصة ص 13 ما نصه (بالمقابل فإن أول من أشهر ذكره هو القاضي نصر بن عبد الرزاق وهو معاصر لعنبة الأصغر وكلاهما في العراق فعرفه الناس من القاضي نصر وليس من عنبة الأصغر وهذا يدل على إن النسب لم يدعى وإنما أشهر فليس له سابق كما رأينا)

أ- ذكر الكاتب في الفقرة 7 إن كتاب التذكرة الذي ورد فيه ذكر الشيخ عبد القادر مذيل وذكر السبب في ذلك وقد وافقناه على رأيه إلا انه عاد واستند عليه هنا .

1 - مهدي رجائي ، المعقبون من آل أبي طالب ، مؤسسة عاشوراء ، قم ، 1427 هـ ، ج1 ، ص 170

ب- يفهم من كلام الكاتب إن ذرية يحيى بن محمد بن داود لم تكن معروفة إلى زمن القاضي نصر الذي قال انه معاصرا لعنبة وهو الذي أشهر النسب وفي ذلك امور عديدة :-

- إن عدم معرفة ذرية يحيى بن محمد بن داود يعود إلى امور منها إنهم توافقوا على عدم نشر نسبهم لسبب ما يعنيهم حتى خالف القاضي نصر وأشهر النسب وهذا ضرب من ضروب المستحيل لأنهم كانوا في المدينة والسلطة فيها للعلويين أو أنهم انقرضوا ولم يبق منهم سوى القاضي نصر وأعمامه فعرف من خلالهم وهذا خلاف الحقيقة أو أنهم هاجروا بعيدا عن الحجاز وبغداد فانقطعت أخبارهم ثم عاد منهم الشيخ الجيلاني وهذا أيضا مخالف للواقع فقد ذكرت مصادر النسب أنهم كانوا في الحلة .
- كيف يمكن التثبت من صحة كلام الكاتب حول هذا الموضوع .

من هنا يمكننا القول إن ذرية يحيى بن محمد بن داود كانت معروفة ومثبتة في ديوان النقابة ولا صحة لادعاء الأخ الكاتب .

هجرة أبناء عبد الله بن محمد بن يحيى الزاهد خارج الحجاز

---

1. ذكر الكاتب ما نصه (نلاحظ هنا أمرا مهما ، يقول ابن عنبة " من ولد عبد الله .... " وهذا يعني بوضوح إن له ولد غير محمد) ولقد ذكر سابقا إن كتاب التذكرة ذكر الشيخ عبد القادر ونحن نتفق معه في تحليله هذا .

إن الذي ذُكر في كتاب التذكرة هو عبد القادر بن موسى بن يحيى بن محمد بن داود فإن كان هذا هو الشيخ عبد القادر فما علاقته بهجرة أولاد عبد الله بن محمد بن يحيى وان لم يكن المذكور هو الشيخ الجيلاني فهذا يعني إن الكاتب قد اخطأ فيما سبق وان صاحب التذكرة لم يذكر نسب الشيخ .

2. ذكر الكاتب (والهجرة هي تفسير قوي لغياب خبرهم) ونحن نتفق معه في إن هجرة العلويين كانت من العوامل التي أدت إلى ضياع أنسابهم ، وهذا الكلام وان كان فيه شيئا من الصحة إلا انه لا يثبت ولا ينفي الأنساب خاصة وان هجرة الأشخاص الواردين في النسب القادري كانت أيام ضعف السلطة العباسية وانحسار الخوف منها بل وقيام الدولة الفاطمية في مصر والإمارات العلوية في الحجاز وقيام نقابات للأشراف الطالبيين في كل مدينة أو مقاطعة في الدولة وكان من أهم واجباتها تدوين أسماء الطالبيين المقيمين في تلك المدينة فالمهاجر من بلد إلى آخر يراجع النقابات ويثبت اسمه في سجلاتها بعد تقديم الدليل القاطع بصحة نسبه .

3. في نهاية الصفحة 14 ورد (وما يتضح لدينا إن بنيه هاجروا خارج الحجاز ومنهم محمد جد ابن عنبة وموسى والد الشيخ عبد القادر حيث انه البيت الوحيد المنتسب لعبد الله بن محمد من غير ابنه محمد) .

أ- أثبتنا في معرض الرد على باب (جيلان وذكر الأشراف فيها) في الصفحات (7 – 8 – 9) تعارض هجرة موسى والد الشيخ مع المنطق والاستدلال العقلي .

ب- عاد الكاتب هنا إلى إسلوب الحكم المسبق لأنه خالف المنطق .

ج- هناك اعتراف ضمني من الكاتب إن عبد القادر المذكور في كتاب التذكرة ليس هو الشيخ عبد القادر وهذا يخالف ما ذكره في الفقرة 7 من ذكر عبد الله بن محمد في كتب الأنساب .

اقر الكاتب إن ابتداء دعوى النسب كانت من القاضي نصر بن عبد الرزاق وله ملاحظات على النحو التالي :

1. قال الكاتب إن الدمياطي (عبد المؤمن بن خلف 613 – 705 هـ) نقل النسب الحسني عن احد أحفاد الشيخ الجيلاني وقد أحالنا إلى صفحة 17 من البحث وفيها إن الدمياطي نقل النسب من فضل الله بن عبد الرزاق وقال انه أملي عليه من قبل الشيخ فضل الله ولنا على ذلك ملاحظات :-

أ- إن الدمياطي أورد النسب المملى عليه من الشيخ فضل الله دون مناقشة الآراء المعارضة و مصدقا لكلامه دون دراسة أو إبداء الرأي اعتمادا على انه شيخ وهذا يقع تحت بند التعظيم والتبجيل الذي اشرنا له في منهج الرد .

ب- أو إن الدمياطي أورد النسب على ذمة الشيخ فضل الله وهذا لا يقطع بوجود أكثر من مصدر للرواية إنما هو مصدر واحد بوجوه متعددة نصر وفضل الله أبناء عبد الرزاق الجيلاني .

2. ذكر الكاتب نصا منقولا عن الدكتور جمال الدين فالح الجيلاني من كتابه من الشك إلى اليقين وعند مراجعة كتاب من الشك إلى اليقين وجدنا النص التالي (إن ما ذكر من كتاب بهجة الإسرار ومعدن الأنوار (قام بدراسته وتحقيقه الباحث استنادا إلى مخطوطة نادرة ومهمة)[1] وان مقدمة كتاب فتوح الغيب للشيخ عبد القادر الجيلاني كتبت من قبل ابنه الشيخ عبد الرزاق وان هذا التقديم حصل بإبلاغ من الشيخ عبد القادر استنادا إلى ما ذكره الشطنوفي في بهجة الأسرار[2] ، ولنا على ذلك ملاحظات يمكن إجمالها بما يلي :

---

1 - جمال الدين الجيلاني ، من الشك إلى اليقين ، دار الزنبقة ، القاهرة ، 2014 ، ص 73
2 - المصدر السابق

أ- لم يشير الدكتور الجيلاني إلى أي معلومات عن المخطوطة سوى أنها نادرة ومهمة في حين إن مثل هذه المخطوطات الغير مشهورة والغير متداولة لابد أن يشار عند اعتمادها كمصدر إلى مكان وجودها وتاريخها وجهة إصدارها وأي معلومات تمكن الباحثين من الوصول إليها ليكون المؤلف في منأى من الشك .

ب- إن مقدمة كتاب فتوح الغيب التي قال عنها الدكتور الجيلاني أنها كتبت من قبل الشيخ عبد الرزاق إنما وردت في الكتاب المذكور مبتدأة بعبارة قال الشيخ عبد الرزاق[1] وهذا يعني إنها كتبت من قبل شخص آخر ونسبت إلى الشيخ عبد الرزاق ثم إنها تحتوي على عبارات التفخيم والتمجيد من مثل مؤيد الأئمة وسيد الطوائف وهذه العبارات على الأغلب لم تكن في زمن الشيخ عبد القادر وابنه إنما وسم بها بعد حين من الزمن عندما بدأ التنافس بين أتباع الطرق فأطلقوا على مشايخهم ألقابا ونعوتا لم تسمع عنهم من قبل .

كما أن المقدمة أطلقت لقب الإمام على جميع من ورد في سلسلة النسب علما إن لقب الإمام كان لا يطلق على رجال إل البيت ما عدا أئمة الزيدية من ذرية الإمام الحسن ع وعلى أئمة الأمامية وأئمة الإسماعيلية من ذرية الإمام الحسين ع وكمثال على ذلك إطلاق لقب الإمام على عبد الله المحض وأبيه الحسن المثنى وهو ما لم يعرفوا به في زمانهم ولا في الأزمنة التي تلتهم ولم تذكرهم كتب التاريخ والنسب بصفة الإمام مما يقدم دليلا واضحا على إن المقدمة كتبت بعد الشيخ عبد الرزاق بزمن طويل أو أنها صيغت بتصرف ودونت في النسخة المحققة من كتاب فتوح الغيب والله اعلم .

---

1 - عبد القادر الجيلاني ، فتوح الغيب ، تحقيق جمال الدين الجيلاني ، مركز الإعلام العالمي ، دكا ، بنغلادش ، 2014 ، ص 24

ج- من الملاحظ إن الدكتور جمال الدين الجيلاني مؤلف كتاب من الشك إلى اليقين قد اعتمد على كتاب فتوح الغيب الذي حققه بنفسه ذاكرا كتاب بهجة الأسرار للشطنوفي والذي حققه بنفسه أيضا وهذا يعني إن مصادره من مؤلفاته أو تحقيقاته فقط وهذا غير مقبول في مجال البحث التاريخي والنسبي ، انه يذكرنا بالمنهج المتبع من قبل مؤلفي الرفاعية بالاعتماد على مصادرهم التي كتبوها واعتبارها مراجعا يمكن الرجوع إليها ويبدو لي إن الدكتور الجيلاني يتقمص شخصية أبو الهدى الصيادي في الكتابة والتأليف مع فارق واحد فان الصيادي كان يدافع عن الرفاعية والدكتور جمال الدين يدافع عن القادرية .

د- لم يعتمد الدكتور الجيلاني الطريقة المعتادة في التحقيق فمن عادة المحققين أن يدققوا ما ورد في النص استنادا إلى مصادر أخرى ويذكرون ذلك في الهامش في حين إننا لم نجد ذلك في جميع الكتب التي حققها الدكتور الجيلاني .

3. قال الكاتب (إن الشيخ عبد القادر وأبنائه لم ينتسبوا لنسب آخر حتى نتكلم عن تعارض) هذا الأمر لا يعتد به في إثبات النسب علويا كان أو غيره لأننا لو سلمنا بما يراه الكاتب فعندها يتوجب على النسابين قبول دعوى من لا ينتسب إلى قبيلة بعينها ، ثم إن الغالبية العظمى من الأعاجم ينتسبون إلى المدينة التي ينشئون فيها ويتخذون من اسمها لقبا وبالتالي لا ينتسبون كما ينتسب العرب إلى قبيلة أو عشيرة .

4. في هذه الفقرة عد الكاتب الشيخ نصر من الثقاة الذين تقوم بهم دعوى النسب مع البينة ونحن هنا نتفق معه ولكن لابد من بينة وجميع مصادر النسب من القرن السابع وما بعده تشير إلى عجز القاضي نصر عن الإتيان بالبينة .

إن الكاتب صرح بعدم الاعتماد على ابن الطقطقي وابن عنبة وصحاح الأخبار والثبت المصان لان ما ورد فيها من طعون هو مدسوس عليها وهنا لنا سؤال

وهو لماذا الدس قد شمل نسب الشيخ فقط ولم يشمل انساب الآخرين لذا فلو صدقنا كلام الكاتب لوجب إهمال جميع المصادر النسبية والتاريخية التي لا تؤيد النسب العلوي للشيخ عبد القادر لأنها وحسب رأي الكاتب قد شملها الدس كذلك يتوجب علينا إهمال جميع المؤلفات التي تنقل من هذه المصادر لان المنقول هو كلام مدسوس وفي هذا نسف لعلمي التاريخ والنسب ، فلماذا وجد التحقيق إذاً .

5. قال الكاتب إن ما قام به القاضي نصر من إشهار النسب هو أمراً اعتياديا وأورد مثالين من كتاب المجدي ونحن نقول انه بالفعل أمراً طبيعيا أن يعلن الإنسان عن نسبه ولكن عليه أن يقدم البينة على صحة ادعائه وهذا غير مشهور عن القاضي نصر بل المشهور غير ذلك .
6. أورد الكاتب بعض ما ذكر عن القاضي نصر وخلص إلى انه متواضع عفيف النفس ونحن لا نشك في ذلك مطلقا ولكن ما علاقة هذا بدعوى النسب ، فهل من وسائل قبول النسب أن يكون المدعي من كرام الناس فيقبل منه دون تمحيص أو تدقيق أو بينة .

يبدو لي إن الكاتب أراد مما تقدم القول بوجوب قبول النسب العلوي للشيخ عبد القادر لأن من صرح به هو القاضي نصر ولا وجود للمعارضة في هذا الموضوع وان النصوص التي تذكر الطعون إنما هي مدسوسة على المصادر ولا صحة لها .

إن التعظيم والتقديس للأشخاص وقبول آرائهم وأقوالهم دون التمحيص والاستدلال العقلي هو من أهم واخطر الأخطاء التي وقع ويقع وسيقع فيها المسلمون حتى قيام الساعة نتيجة إهمالهم المنهج العلمي واعتمادهم على الأخذ بقول فلان وفلان من السابقين .

نسب الشيخ عبد القادر عند أصحاب التراجم

في هذا الباب أورد الكاتب أسماء مصادر ذكرت نسب الشيخ عبد القادر وقسمها إلى قسمين المثبتون والغير مثبتين وقد ذكر 21 مصدرا من المثبتين و 14 مصدرا من غير المثبتين ولنا في ذلك عدة ملاحظات :-

1. نقل الكاتب ما ذكره المثبتون في كتبهم ، اسم الكتاب ، اسم المؤلف ورقم الصفحة بينما في ذكر الغير مثبتين إجمالا واعتقد إن هذه ليست عدالة لأن من القراء من لا يستطيع الوصول إلى مصادر الغير مثبتين .
2. قال الكاتب إن الدمياطي ذكر نسب الشيخ فضل الله بن عبد الرزاق بإملاء منه وهذا يعني إن مصدر المعلومة هو بيت الشيخ عبد الرزاق ولقد اشرنا إلى ذلك سابقا .
3. أما الشطنوفي فقد أورد الكاتب طعن ابن رجب فيه في هامش الصفحة لذا لا يمكن الركون إليه .
4. المؤلفين الذين ذكرهم الكاتب على أنهم مثبتين اختلفوا في جنكي دوست فمنهم من عده اسما ومنهم من عده لقبا ومنهم من لم يذكره وهذا دليل على إنهم نقلوا من مصادر مختلفة ممن سبقهم في حين إن الكاتب اقر في الصفحة 21 إن اغلب المصادر التي لم تذكر نسب الشيخ متقدمة على المصادر التي ذكرت النسب وهذا يعني إن المؤلفين الذين ذكروا النسب لم يستقوا معلوماتهم من مصادر التاريخ والتراجم التي عاصر مؤلفوها الشيخ عبد القادر أو بعده بقليل ولم تشر إلى نسبه واغلب الظن إنهم استقوا معلوماتهم سماعا من شيوخهم مما يعني إن هنالك اختلاف بين الشيوخ في مسألة جنكي دوست والله اعلم ,
5. إن اغلب المؤلفين المثبتين لنسب الشيخ يغلب عليهم طابع التصوف ومن عادة الصوفية على مر الزمان تعظيم شيوخهم وتبجيلهم بل ذكروا بعد وفاتهم من الأقوال والأفعال والكرامات ما لا يقبل به عاقل .

6. قال الكاتب في صفحة 18 (ويؤكد ذلك إن عدم ذكر الشيخ بالنسب العلوي عند بعض المؤرخين وأصحاب التراجم كان منفردا وليس هو الغالب) .
هذا الكلام غير دقيق فاغلب المؤرخين وأصحاب التراجم الذين عاصروا الشيخ عبد القادر وبعده بقليل لم يذكروا النسب العلوي له أما بعد ذلك وابتداءا من القرن الثامن والقرون التي تلته لم يكن غالبهم على ذلك وإنما ذكره بعضهم ولم يذكره البعض الآخر وقد أشار الكاتب كما أسلفنا إلى تقدم الغير مثبتين على المثبتين تاريخيا .
7. ذكر الكاتب في صفحة 21 ملاحظة وهي إن لسان الشيخ عبد القادر كان أعجميا وذلك لمولده في بلاد الأعاجم ونشوئه بينهم وهذا اعتيادي جعل البعض يصفه بالأعجمي وهذا تصريح من الكاتب إن جيلان التي هاجر منها الشيخ عبد القادر هي جيلان العجم وهنا يخالف قول الدكتور جمال الدين الجيلاني في ذلك .
8. أورد الكاتب في صفحة 22 ملاحظة جيدة استخدم فيها حكم المنطق حيث ذكر تواريخ ولادة احمد بن المفرج ووفاة الشيخ عبد القادر واستحالة أن يكون هنالك تراسل بينهم وهذا شيء جميل أن يميل الإنسان إلى المنطق والعقل في الحكم على أقوال المؤلفين وكنت أتمنى على الكاتب الاستمرار في هذا النهج كما سيتم توضيحه لاحقا .

سبب عدم اشتهار نسب الشيخ في زمنه

ذكر الكاتب إن عدم بروز نسب الشيخ في زمانه لخصه ابن الفوطي في معجم الآداب ، لقد ذكر ابن الفوطي ما يلي (ورأيت نسبه متصلا بالحسن بن علي بن أبي طالب لكن الشيخ محي الدين لم يكن يعتد به وكان يمنع أولاده من التلفظ به وفي ذلك يقول القاضي عماد الدين نصر بن عبد الرزاق[1]) :-

نحن من أولاد خير الحسنيين   من به أصلح بين الفئتين
يشبه المختار في أعلاه إذ   كان أدناه شبيها بالحسين
سر كتمان أبينا أصله   انه قال في الفقر زيني

كلام ابن الفوطي جميل ومنطقي فالشيخ عبد القادر لم يكن يعتد بالنسب وهذا ما اشرنا إليه في ذكر حال الشيخ عبد القادر صفحة (2) وقال كان يمنع أولاده من التلفظ به ولا أظن إن أولاد الشيخ قادرين على مخالفة أبيهم احتراما وتقديرا وطاعة .

واعتقد إن أبيات الشعر المنسوبة إلى القاضي نصر إن صحت نسبتها إليه قدمت جوابا صريحا وافيا عن السبب الذي دعى الشيخ لعدم التلفظ بنسبه ومنعه لأبنائه من التلفظ به وهو الزهد والتواضع اللذان بهما وصل إلى مركز القطبية و الغوثية فلو كان فيه ذرة من كبر ما وصل إلى ما هو عليه من زمانه إلى يومنا هذا لذا يتوجب علينا احترام رغبة الشيخ ومنهجه في الحياة .

1 - كمال الدين ابن الفوطي ، معجم الآداب في مجمع الألقاب ، تحقيق محمد الكاظم ، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ، قم ، 1416 هـ ، ج5 ، ص 70

الطعون

أورد الكاتب ثمانية طعون من مصادر مختلفة وسنبين رأينا فيما ذكره حسب تسلسل الطعون في البحث :-

الطعن الأول : ما ورد في الاصيلي

نقل الكاتب النص الوارد في كتاب الاصيلي لابن الطقطقي صفحة 95 وقال : ورد هذا النص على هامش المشجرات حيث إن الاصيلي هو بالأصل عبارة عن مشجر :-

1. ذكر الكاتب في أولا (إن جميع نسخ الاصيلي التي وقع عليها تحتوي على تعليق ابن عنبة على النسب الرفاعي مع العلم إن ابن عنبة ولد بعد وفاة ابن الطقطقي بتسع وثلاثين سنة وقال ولسنا متأكدين من صحة نسبة النص إلى ابن الطقطقي حيث يحتمل ان يكون تعلقا لأحد مالكي النسخ) انتهى كلام الزرعيني :-

أ- إن نسخة الاصيلي التي حققها مهدي رجائي ليس فيها تعليق على النسب الرفاعي لا للمحقق ولا لابن عنبة أو لغيرهما ذلك إن ابن الطقطقي عندما ذكر احمد بن الحسين القطعي قال فانتهى عقبه إلى فضائل بن علي [1] وساق نسبه إلى علي بن احمد بن الحسين القطعي ولم يذكر القاسم بن احمد الذي تنتسب إليه الرفاعية ولذا فلا مجال لذكر النسب الرفاعي في هذا الموضوع .

ب- أما كون التعليق لأحد مالكي النسخة فهذا غير ممكن لأن ابن الطقطقي ابتدأ بتأليف الكتاب عام 698 هـ [2] وهو التاريخ الذي أشار إليه في تقديم بينة النسب القادري فمن أين لملك النسخة ذكر هذا التاريخ إلا إذا افترضنا

---

1 - ابن الطقطقي ، الاصيلي في انساب الطالبيين ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة اية الله العظمى المرعشي النجفي ، قم ، ص 164

2 - المصدر السابق ، ص 15

إن المالك أراد إيهام القارئ ودس التعليق على كتاب الاصيلي وهنا عدنا إلى اتهام الكتاب والكاتب .

2. ذكر الكاتب في ثانيا (كيف ينتظر ابن الطقطقي في سنة 698 هـ من متوفي قبل ذلك التاريخ بخمسة وثلاثون سنة ان يأتيه ببينة على افتراض عدم حصولها) :-

أ- نقول بالتأكيد لم يغب عن ذهن ابن الطقطقي فرق التواريخ ولكنه يعني إن البينة المطلوبة لم تُقَدم حتى ذلك التاريخ من قبل القاضي نصر أو غيره

ب- قال الكاتب (على افتراض عدم حصولها) وهذا يعطي انطباعا إن البينة قدمت دون أن يقدم الكاتب دليلا واحدا ينص على تقديما ويعني كذلك اتهاما لابن الطقطقي بالكذب دون مبرر يذكر .

3. قال الكاتب في ثالثا إن ابن الطقطقي لم يذكر عبد الله بن محمد بن يحيى الزاهد في كتابه ، نعود إلى كتاب الاصيلي النسخة المحققة من قبل السيد مهدي رجائي وسنذكر أدناه ما ورد فيه ورقم الصفحة كي يتضح الأمر للقارئ :-

أ- قال في صفحة 91 : وأعقب موسى الجون من ولديه إبراهيم الاخيضر و عبد الله الناسك .

ب- قال في صفحة 92 : وأما عبد الله الناسك الشيخ الصالح بن موسى الجون فله من الأولاد المعقبين خمسة : سليمان ويحيى السويقي و احمد المسور وصالح و موسى الثاني

ج- قال في صفحة 94 : وأما موسى الثاني فله خمسة عشر ولدا بين معقب وغير معقب : عدد خمسة عشر اسما منتهيا بـ (داود)

د- قال في صفحة 95 : وأما داود بن موسى الثاني ويقال له ابن الكلابية فله ثلاثة أولاد : موسى والحسين ومحمد

ه- قال في صفحة 95 : وأما محمد بن داود بن موسى فله ثلاثة أولاد : الحسين ويحيى وعبد الله

و- قال في صفحة 96 : وأما يحيى بن محمد بن داود فعقبه من ولده محمد وعقب محمد هذا من ولديه يحيى وعبد الله وأعقب عبد الله بن محمد من ولده محمد الوارد من الحجاز إلى الحائر ولم يثبت النسابون نسبه وبنوه في صح .

فكيف لم يذكر عبد الله بن محمد بن يحيى الزاهد .

وأما قوله (في صح) فيعني إن في نسبه خلاف كما ذكر البيهقي[1] ثبت عند قوم من النسابين ولم يثبت عند الآخرين .

الطعن الثاني : ما ورد في الثبت المصان

بغض النظر عن حال كتاب الثبت المصان فيمكن ذكر الطعون الواردة فيه باختصار وهي :-

1. إن عبد الله بن محمد بن يحيى لم يعقب ومات دون العشرين .
2. ان القاضي نصر أرسل إلى ابن ميمون النسابة نقيب واسط يطلب منه إدخاله في النسب الحسني .

والجواب على هذه الطعون واضح ولا يحتاج إلى عناء فابن الطقطقي فصل في عقب عبد الله بن محمد كما أسلفنا في الرد على الطعن الأول وبالتالي تسقط حجة صاحب الثبت المصان أما عن كون القاضي نصر أرسل إلى ابن ميمون فمن باب أولى أن يراسل نقيب بغداد طالما هو يسكن فيها وعمله فيها أيضا وعندها يكون إقرار نقيب بغداد أكثر وقعا من إقرار نقيب واسط .

هذا هو الرد من وجهة نظري على هذه الطعون غير إن الكاتب أجهد نفسه في إثبات تلفيق كتاب الثبت المصان ولست اعلم السبب لعله يعلم من الأمر ما لا نعلم .

1 - ابن فندق البيهقي ، لباب الأنساب والألقاب والأعقاب ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، 13قم ، 1328 هـ ، ص 718

الطعن الثالث : تعليق ابن عنبة على النسب القادري

1. نقل الكاتب نصا منسوبا لابن عنبة يشير إلى نسب الشيخ عبد القادر وهو مطابق لما جاء في النسخة الخطية الصفحة (112 ، 113) ومطابق لما ورد في العمدة الصغرى صفحة 83 أما النص الذي في الصورة التي أرفقها الكاتب فلا يختلف عن ما ورد في عمدة الطالب الكبرى والصغرى سوى في الحديث عن إن عبد الله بن محمد بن يحيى هو رجل حجازي علما إن الكاتب صرح في باب هجرة أولاد عبد الله بن محمد إن المهاجرين هم أولاده وليس هو وهذا لا يطعن في نصوص ابن عنبة ولا في نسب الشيخ ومن أراد استخدام هذا النص للطعن في نسب الشيخ عبد القادر إنما هو على خطأ فكون عبد الله بن محمد حجازيا لا يعني بالضرورة عدم هجرة أبنائه وقد أثبتت النصوص أنهم هاجروا بالفعل ومنهم محمد بن عبد الله الذي أشار إليه ابن الطقطقي في الاصيلي لذا لا يعتبر كلام ابن عنبة طعنا في النسب القادري .
2. يقول الكاتب في ثانيا (هذا النص وردت له صيغة أخرى في نسخة بخط الزبيدي) .

أشار إلى هذه النسخة محقق عمدة الطالب الصغرى السيد مهدي رجائي ونقل منها في هامش الصفحتين 83 و 84 وقال عنها (نسخة كاملة مصححة بخط السيد مرتضى الزبيدي الحسيني صاحب تاج العروس)[1].

قال آية الله المرعشي رحمه الله في رسالته المسماة (المُجدي في حياة صاحب المجدي) المنشورة ضمن كتاب المجدي ما نصه [العلامة النسابة الجليل السيد محمد بن احمد بن عميد الدين علي الحسيني النجفي من علماء أوائل القرن العاشر في كتابه المشجر الكشاف لأصول السادة الأشراف أو بحر الأنساب محشاة بحواشي العلامة الزبيدي صاحب تاج العروس] من هنا يستفاد إن

1 - ابن عنبة الحسني ، عمدة الطالب الصغرى ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة اية الله العظمى المرعشي النجفي ، 1430 هـ ، ص 83،9 ، 84

الزبيدي له تعليقات وحواشي على مقتنياته أو الكتب التي يحققها تصل إلى حد الإضافة مما يشير إلى احتمال يكون ما ورد في هذه النسخة هو من إضافاته .

3. لقد أورد الكاتب على كلام ابن عنبة ملاحظات سنرد عليها وكما يلي :-

أ- في الفقرة أولا اعتمد الكاتب على فرق التواريخ بين ولادة القاضي نصر ووفاة الشيخ عبد القادر وتوصل إلى عدم إمكانية التوافق بيد الحفيد والجد في موضوعة النسب بسبب فرق التواريخ هذا ولسنا ندري كيف توصل الكاتب إلى ذلك فابن عنبة لم يكن يعني إن الحفيد والجد عاشا في فترة واحدة إنما يقصد إن القاضي نصر بإشهاره أو ادعائه النسب خالف منهج جده في عدم التلفظ به .

ب- في الفقرة ثانيا (لا يعد هذا الطعن إبطالا للنسب بمصطلح ابن عنبة) وهذه هو عين الصواب فابن عنبة لم ينكر النسب ولم يثبته إنما قال (نسبوا إلى) وهذه إشارة إلى كلام الغير .

ج- في الفقرة ثالثا (عرف ابن عنبة إن عبد الله بن محمد بن يحيى حجازي) ولسنا نعلم لماذا يصر الكاتب على هذا وقد أعلن في صفحة 14 انه لم يهاجر وان المهاجرين هم أبنائه أما ابن عنبة فهو يعتمد على من سبقه والذين أشاروا إلى اسم محمد بن عبد الله المهاجر إلى الحائر ولم يشيروا إلى غيره ولا أظن إن ابن عنبه يتعمد إنكار النسب بعدم ذكره لموسى والد الشيخ وإلا لكان صرح ببطلان النسب كما صرح ببطلان غيره .

د- في الفقرة رابعا عاد الكاتب إلى اعتماد كون الدمياطي نقل النسب من فضل الله بن عبد الرزاق وقد رددنا على ذلك في الصفحة (16) .

ه- في الفقرة خامسا قال الكاتب (ذكرت العديد من كتب التراجم نسب الشيخ ولم تذكر هذه المسألة سواء من اعتراض الشيخ وأبنائه أو من عجزه على الإتيان ببينة)

- من الكلام المذكور يفهم إن الذي طولب ببينة ولم يستطيع الإتيان بها هو الشيخ عبد القادر وهنا يناقض الكاتب نفسه فقد ذكر إن الذي ادعى أو أشهر النسب هو القاضي نصر حفيد الشيخ وجميع المصادر تشير إلى ذلك .
- الشيخ عبد القادر لم يعترض على موضوع النسب لأنه لم يتحدث به أصلا بل كان يمنع ذلك حسب ما ذكره ابن الفوطي .
- المصادر التي ذكرت النسب لم تذكر مسألة الاعتراض والبينة لأنها ليست مصادر نسبية وهذا الموضوع من صلب علم الأنساب وكما ذكرنا سابقا إن الغالب على مؤلفي هذه المصادر هو التصوف ومنهجهم هو التعظيم والتبجيل .

الطعن الرابع : ما ورد في صحاح الأخبار

أورد الكاتب هنا نصوصا يعتقد أنها طعون في نسب الشيخ عبد القادر نقلها من كتاب صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار لمؤلفه سراج الدين الرفاعي علما إن صاحب الصحاح نقل تلك النصوص من كتاب المشجر الكشاف لإصول السادة الأشراف لأحمد بن محمد العميدي النسابة كما صرح في الصفحات 17 ولو إن الكاتب اتعب نفسه قليلا في متابعة ما ذكره السراج الرفاعي لوجد انه في الصفحات 17 و 18 نقل ما ذكره صاحب المشجر الكشاف نقلا دون تعليق ولكنه عاد في نهاية الصفحة 18 وبدأ بالتعليق والرد بعد أن ذكر عبارة (وأنا أقول) وبعدها بدأ يشرح ويبين ويوضح الأسباب التي دعت إلى عدم إشهار النسب وموضوع البينة والنسب البشتبري للشيخ[1] غير إن الكاتب اتجه اتجاها آخر محاولا إثبات إن كتاب صحاح الأخبار هو كتاب ملفق فلو صح ذلك لكان دفاع السراج الرفاعي عن النسب القادري

1 - سراج الدين الرفاعي ، صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار ، صفحات 17 – 27

ملفق أيضا ويكون الكاتب قد أضاع على نفسه فرصة عظيمة في إثبات النسب القادري .

إننا إذ نقول ذلك فهو ليس للدفاع عن كتاب صحاح الأخبار ولكن نتكلم عن مضمون ما ورد في الكتاب فيما يخص نسب الشيخ عبد القادر وما عدا ذلك فلنا فيه وجهة نظر إضافة إلى إن الكاتب عده من المصادر في بحثه فكان لزاما علينا تبين حاله والله اعلم

الطعن الخامس : ما ورد في كتاب غاية الاختصار

الاعتراض الوحيد على ما ورد في كتاب غاية الاختصار هو قوله (بعد انقراض الخلافة العباسية) وما عدا ذلك فهو منقول من مصادر أخرى كثيرة وقد رد الكاتب على هذا الأمر في ثانيا ولكن لماذا الإصرار على كون هذه الكتب ملفقة ، نعم هناك آراء في غاية الاختصار وغيره وردت في كتب أخرى ولكنها ليست موضوع البحث فهل هذا من مستلزمات التأليف ، الله اعلم .

الطعن السادس : القول إن البشتير هي قبيلة وليست مكان وان هم البيشدر

نتفق مع الكاتب حول إن بشتير هي مدينة في بلاد فارس كما ذكر صاحب معجم البلدان[1] إذ قال موضع في بلاد جيلان ينسب إليه الشيخ الزاهد الصالح عبد القادر بن أبي صالح الحنبلي البشتيري وهناك فرق في اللفظ بين بيشدر وبشتير وأما كونها قبيلة فهذا ممكن ذلك لان من عادة الأعاجم التلقب بالمدن ومع تقادم الزمن وتداخل حياة الناس من مصاهرة وحلف ينتج عنه تكوين تجمعات بشرية تأخذ اسمها من اسم المكان وهذا ما هو حاصل في شمال العراق وكمثال على ذلك قبيلة البرزنجة فهم من القبائل الكردية وتنتسب إلى العلويين ولكنها اتخذت من اسم قرية اسما لها .

1 - ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، 1977 ، ج1 ، ص 426

الطعن السابع : ادعاء الطعن في معجم شيوخ الدمياطي

انظر ردنا على الموضوع في صفحة (16) باب أصل شهرة النسب الحسني الفقرة (1) .

الطعن الثامن : ادعاء إن الشيخ عبد القادر وأبنائه خالفوا دعوى القاضي نصر ولم يقروه عليها

انظر ردنا على الموضوع في صفحة (27) باب تعليق ابن عنبة على النسب القادري الفقرة (3) .

تحقيق مشجر العبيدلي

1. ورد في هذا التحقيق إن ابن عنبة ذكر ذياب (ذباب) ولم يذكر الشيخ عبد القادر رغم إن الاثنين ذكرهم العبيدلي في مشجره وهذا الكلام غير دقيق لأن ابن عنبة ذكر ذياب (ذباب) وقال (وكان لمحمد الوارد أخا اسمه ذباب ذكره السيد جمال الدين احمد بن مهنا العبيدلي النسابة في مشجرته وذكر له عقبا)[1].

وقال (وقد نسبوا إلى عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن الرومية المذكور الشيخ الجليل محي الدين عبد القادر الجيلاني)[2] لذلك نرى إن ابن عنبة ذكر الاثنين غير أننا لو قلنا إن ابن عنبة ذكر ذياب استنادا إلى مشجر العبيدلي فحق له عدم ذكر الشيخ عبد القادر لأنه في معرض الحديث عن ذرية محمد الوارد بينما العبيدلي ذكر عبد القادر بن موسى بن يحيى وهنا فهو ليس من ذرية محمد الوارد .

2. كلام ابن الطقطقي :- قال عن العبيدلي (رأيت بخطه مشجرا فلما تتبعته وجدت فيه من الاغاليط شيئا كثيرا)[3]

استشهد الكاتب بهذه العبارة والمح إلى احتمال حدوث تغيرات في مشجر العبيدلي وبالطبع تكون من هذه التغيرات نسب الشيخ عبد القادر فالكاتب أرادنا أن نصل إلى هذا الاعتقاد تدريجيا إذ بدأ بابن عنبة وكونه ذكر ذباب ولم يذكر الشيخ عبد القادر رغم إن العبيدلي ذكرهم ثم أردف بحصول تغيير في مشجر العبيدلي وربما وصلت إلى ابن عنبة النسخة المذيلة والمصححة التي ليس فيها ذكر الشيخ عبد القادر.

---

1 - ابن عنبة الحسني ، عمدة الطالب في انساب آل أبي طالب ، النسخة الخطية ، ص 111
2 - المصدر نفسه
3 - جمال الدين بن المهنا العبيدلي ، التذكرة في الأنساب المطهرة ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة آية الله المرعشي ، قم ، 1421 هـ ، ص 7

تحقيق الاصيلي

ذكر في هذا التحقيق ما يلي :-

1. ابن الطقطقي لم يذكر أعقاب يحيى الزاهد :- لقد أثبتنا خطأ هذا الكلام في الصفحات 24 و 25 وكتبنا الأسماء باللون الأحمر لتمييزها .
2. إن اغلب نسخ الاصيلي عليها زيادة تعليق ابن عنبة على النسب الرفاعي :- لقد بينا خطأ هذا الكلام في صفحة 23
3. هناك نسخة من مخطوط للطقطقي ألفه بناءا على طلب نصير الدين الطوسي :- وهذا كلام غير دقيق ذلك لأن ابن الطقطقي ولد سنة 660 هـ [1] بينما نصير الدين الطوسي توفي سنة 674 هـ [2] في مدينة مراغة وكان ابن الطقطقي يسكن الحلة مع والده النقيب فيها فهل يعقل أن يؤلف الاصيلي وهو دون الثانية عشر أو بناءا على طلب شخصا متوفيا ، إن كتاب الاصيلي كتب بناءا على طلب أصيل الدين ين نصير الدين الطوسي سنة 698 هـ ولقد اشرنا إلى ذلك سابقا (راجع صفحة 23) .

أما عبارة إن عقب يحيى الزاهد (في صح) فقد وضحنا ذلك سابقا في صفحة 25 .

---

1 - ابن الطقطقي ، الاصيلي في انساب الطالبيين ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، قم ، ص 14

2 - ابن كثير ، البداية والنهاية ، تحقيق د . عبد الله التركي ، دار هجر للنشر والتوزيع والإعلان ، القاهرة ، 1997 ، ج17 ، ص 514

تحفة الأزهار والنسب القادري

لفت انتباهنا إن الأستاذ عبد الرحمن الزرعيني أهمل كتاب (تحفة الأزهار وزلال الأنهار في نسب أبناء الأئمة الأطهار) لضامن بن شدقم الحسيني المدني رغم شهرة الكتاب الكبيرة واعتماد اغلب النسابين عليه وهو ما دفعنا إلى تدقيق النسب القادري من هذا الكتاب .

كتاب تحفة الأزهار وزلال الأنهار له مختصر تحت اسم (مختصر تحفة الأزهار وزلال الأنهار) اختصره وشجره اللواء الركن المهندس السيد يوسف بن عبد الله جمل الليل ولكتاب تحفة الأزهار وزلال الأنهار تشجير تحت اسم (الروض المعطار في تشجير تحفة الأزهار) شجره كامل سلمان الجبوري والمنشور على موقع بني العزي الأعرجي الذي يديره عبد الرحمن الأعرجي الحسيني (الكويتي) الذي أشار إليه الأستاذ الزرعيني في الشكر الخاص صفحة (3) وفي الطعن الثالث صفحة (27).

وسنذكر أدناه النسب القادري في الكتب الثلاثة ومدى تطابقه وسندرج أمام كل اسم رقم الصفحة التي ذكر فيها ليسهل على القارئ الوصول إليه للتدقيق .

1. كتاب تحفة الأزهار وزلال الأنهار الجزء الأول

عبد القادر (401) بن جنكي دوست (401) بن عبد الله صليصلة (401) بن محمد (401) بن يحيى (401) بن الحسن (401) بن محمد الرومي (401) بن داود (400) بن موسى الثاني (396) بن عبد الله (385) بن موسى الجون (377) بن عبد الله المحض (321) بن الحسن المثنى (196) بن الحسن بن علي بن أبي طالب .

2. مختصر تحفة الأزهار وزلال الأنهار

عبد القادر (225) بن جنكي دوست (225) بن عبد الله صليصلة (225) بن يحيى (223) بن الحسن (223) بن محمد الرومي (223) بن داود (223) بن موسى الابرش (217) بن عبد الله (205) بن موسى الجون (202) بن عبد الله المحض (175) بن الحسن المثنى (88) بن الحسن (45) بن علي بن أبي طالب .

(انظر الملحق رقم (3))

3. كتاب الروض المعطار في تشجير تحفة الأزهار

محمد (93) بن عبد الله صليصلة (93) بن محمد (93) بن يحيى (93) بن الحسن (93) بن محمد (93) بن داود (91) بن موسى الابرش (88) بن عبد الله (87) بن موسى الجون (78) بن عبد الله المحض (46) بن الحسن المثنى (27) بن الحسن بن علي بن أبي طالب . (انظر الملحق رقم (4)) .

ويتضح لنا وجود تطابق بين ما ذكر في كتاب تحفة الأزهار وما ذكر في مختصر تحفة الأزهار أما كتاب الروض المعطار المنسوب إلى كامل سلمان الجبوري فقد أهمل ذكر جنكي دوست علما إن كتاب تحفة الأزهار وردت فيه العبارة التالية :-
الطلعة الثانية : عقب جنكي دوست بن عبد الله صليصلة : فجنكي دوست خلف ابنين : محمد وعبد القادر وعقبهما زهرتان[1] .
ومن هنا يتضح للقارئ مدى التجاوز الذي حصل على سلسلة النسب وانعدام الأمانة العلمية في نقل المعلومة وهذا التجاوز أكاد اجزم انه لا يمت لكامل سلمان بصلة ذلك

1 - ضامن بن شدقم ، تحفة الأزهار وزلال الأنهار في نسب أبناء الأئمة الأطهار ،تحقيق كامل سلمان الجبوري ، مرآة التراث ، طهران ، 1999 ، ج1 ، ص 401

لأنه هو من حقق كتاب تحفة الأزهار ولو شاء أن يحذف اسم جنكي دوست لحذفه فكيف يحذفه في المشجر ومن هنا يتضح لنا ان اهمال الاعتماد على كتاب تحفة الازهار مع ما يحمله من تأييد لما ذكره الاستاذ الزعيني انما هو بسبب الاختلاف بين كتاب التحفة وتشجيره ، والله اعلم .

خلاصة القول

بعد مراجعة بحث الأستاذ عبد الرحمن الزرعيني الموسوم التحقيق الجيلاني (دراسة مختصرة لنسب الشيخ عبد القادر الجيلاني) وردودنا على ما ورد فيه يمكن أن نخلص إلى ما يلي :-

1. إن المفهوم العام للتحقيق وكما في جميع المصادر التاريخية والنسبية أن المحقق يقوم بمضاهاة النصوص مع بعضها ودراسة جميع الآراء بتجرد وحيادية وترجيح الأنسب والأصلح منها معتمدا على المنطق العلمي إلا إن الأستاذ عبد الرحمن كان مقررا منذ البداية وحاسم لأمره بثبوت النسب القادري
2. ولأجل ترجيح ثبوت النسب القادري فإن الأستاذ عبد الرحمن سعى إلى إثبات ما يلي :-

أ- إن كتب التاريخ والتراجم التي لم تذكر النسب القادري الحسني قد طالها الدس .

ب- إن كتب الأنساب الثلاثة التذكرة في الأنساب المطهرة و الاصيلي في انساب الطالبيين وعمدة الطالب في انساب آل أبي طالب قد طالها التزوير والتحريف .

ج- إن كتب الثبت المصان وصحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار وغاية الاختصار في البيوتات العلوية المحفوظة من الغبار جميعها ملفقة ولا يصح الاعتماد عليها .

لقد أجهد الأستاذ عبد الرحمن نفسه في إثبات الحالات الواردة في (2) أعلاه فخرج عن السياق العام للتحقيق وكان حري به أن يسمي بحثه إثبات النسب القادري وليس تحقيقه ولقد وضحنا في ردودنا مقدار الجهد الذي بذله الأستاذ عبد الرحمن ولو انه صرف هذا الجهد في إيجاد الأدلة والبراهين على صحة النسب العلوي للجيلانيين لكان أفضل له .

3. لقد تناسى صاحب التحقيق إن معظم المصادر التي أثبتت النسب القادري ليست مصادر نسبية وإنما كتب تراجم في اغلبها ومؤلفيها لا يعتمدون الأسس المتبعة في إثبات النسب عند أهل هذا العلم .

4. لقد ناقش الأستاذ عبد الرحمن ما ذكرته كتب الأنساب الصادرة بعد زمن الشيخ وخاصة من القرن السابع وما بعده حتى انه استشهد بتعليقات مرتضى الزبيدي على نسخة من عمدة الطالب وهو من وفيات القرن الثالث عشر والمعروف بتعليقاته الكثيرة على أصل النسخ وهوامشه وإضافاته ومع هذا أهمل الاستناد إلى كتاب تحفة الأزهار وزلال الأنهار بالرغم من إن الكتاب ذكر النسب القادري وفصله مع إن هناك احتمال اعتماد الزبيدي على تحفة الأزهار لان مؤلف تحفة الأزهار من وفيات القرن الحادي عشر أي بفارق قرنين من الزمان بينه وبين الزبيدي ولقد اشرنا إلى السبب المحتمل الذي دعى الأستاذ الزرعيني إلى إهمال تحفة الأزهار والله اعلم .

تم بحمد الله وتوفيقه

المصادر

المصادر

1. سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق شعيب الارنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985
2. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط ، دار ابن كثير ، 1987
3. جغرافية الباز الأشهب ، جمال الدين فالح الجيلاني ، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، فاس ، 2014
4. نقابة الطالبيين في العصر العباسي ، د. رباب السوداني ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، مجلة آداب البصرة العدد 38 ، 2005
5. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ، الشيخ المفيد ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، بيروت ، 1995
6. تاريخ النقباء ، ميعاد شرف الدين الجيلاني ، دار الكتب العلمية
7. بهجة الأسرار ومعدن الأنوار ، الشطنوفي ، تحقيق جمال الدين الجيلاني ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، 2002
8. التذكرة في الأنساب المطهرة ، جمال الدين بن المهنا العبيدلي ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة آية الله المرعشي ، قم ، 1421 هـ
9. المعقبون من آل أبي طالب ،مهدي رجائي ، مؤسسة عاشوراء،قم 1427 هـ
10. من الشك إلى اليقين ، جمال الدين الجيلاني ، دار الزنبقة ، القاهرة ، 2014
11. فتوح الغيب ، عبد القادر الجيلاني ، تحقيق جمال الدين الجيلاني ، مركز الإعلام العالمي ، دكا ، بنغلادش ، 2014
12. معجم الآداب في مجمع الألقاب ، كمال الدين ابن الفوطي ، تحقيق محمد الكاظم ، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ، قم ، 1416 هـ

13. الاصيلي في انساب الطالبيين ، ابن الطقطقي ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، قم
14. لباب الأنساب والألقاب والأعقاب ، ابن فندق البيهقي ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، 13قم ، 1328 هـ
15. عمدة الطالب الصغرى ، ابن عنبة الحسني ، تحقيق مهدي رجائي ، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، 1430 هـ
16. صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار ، سراج الدين الرفاعي
17. معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ، 1977
18. عمدة الطالب في انساب آل أبي طالب ، ابن عنبة الحسني ، النسخة الخطية
19. البداية والنهاية ، ابن كثير ، تحقيق د . عبد الله التركي ، دار هجر للنشر والتوزيع والإعلان ، القاهرة ، 1997
20. ضامن بن شدقم ، تحفة الأزهار وزلال الأنهار في نسب أبناء الأئمة الأطهار ،تحقيق كامل سلمان الجبوري ، مرآة التراث ، طهران ، 1999
21. يوسف جمل الليل ، مختصر تحفة الأزهار وزلال الأنهار ، مكتبة جل المعرفة ، الرياض ، 2005
22. الروض المعطار في تشجير تحفة الأزهار ، كامل سلمان الجبوري ، المنشور على موقع بني العزي

الملاحق

الملحق رقم (1)

نص الحوار على الخاص بيني وبين الأستاذ عبد الرحمن الزرعيني
ويتضمن الموافقة على إبداء الملاحظات ونشرها

رافع محمد الدبي الطائي : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
رافع محمد الدبي الطائي :اطلعت على بحثكم حول نسب الشيخ عبد القادر بعجالة
Abed Al Rahman Zireeni : وعليكم السلام ورحمه الله وبركاته
رافع محمد الدبي الطائي :جهد مبارك
Abed Al Rahman Zireeni : حياك الله
Abed Al Rahman Zireeni : اشكرك على إبداء الرأي واتمنى عليك اذا كان لديك اي ملاحظات أو نقد أن تزودني بها للتصحيح وجزاكم الله خيرا
رافع محمد الدبي الطائي :انا اصلا اتصلت بك لهذا الغرض
Abed Al Rahman Zireeni : ممتاز تفضل
رافع محمد الدبي الطائي :ارجو من حضرتك السماح لي بتدقيق البحث وابدا الرأي
Abed Al Rahman Zireeni : أتشرف بذلك
رافع محمد الدبي الطائي :ان شاء سارسل لك ملاحظاتي على الخاص
Abed Al Rahman Zireeni : الله يكرمك
واذا شئت نشرها فصدري سليم تجاه ذلك
رافع محمد الدبي الطائي :ولكن بداية لا يجب الاعتماد على أقوال الأشخاص موضوع البحث كي نكون محايدين اعني ما نقل عن القاضي نصر أو ما كتبه الكيلانية
Abed Al Rahman Zireeni : صحيح
Abed Al Rahman Zireeni : لكن نصوصهم استخدمت في معرض التاريخ لأصل الدعوى كما ان من بعض ما يثبت به النسب (مع غيره من الامور) هو عدالة من يقول به ولذلك أشرنا للقاضي نصر
انتظر ملاحظاتك بفارغ الصبر
رافع محمد الدبي الطائي : ان شاء الله في القريب
Abed Al Rahman Zireeni : جزاك الله خيرا

الملحق رقم (2)

على خدمة بلاده وحكومته وقد بذل ماله وبدنه في مساعدة الجيش العثماني عند انتزاعه مدينة بغداد من يد العجم سنة ٩٤١ هـ فاجتمع به السلطان سيمان عليه الرحمة وشكره .

وفي اليوم العشرين من شهر رمضان المبارك سنة ٩٤١ حضر السلطان المشار اليه مع رجال حاشيته وقواده ومفتي الجيش الى جامع السيد الشيخ عبد القادر الكيلاني ودعى علماء بغداد وبعد اداء فريضة العصر أمر السلطان المشار اليه باسناد نقابة الاشراف الى السيد الشيخ زين الدين الكبير وصدر بموجبه الفرمان السلطاني باللغة التركية وقد ترجمة سعادة الاستاذ السيد ابراهيم الواعظ الى العربية وهذا نصه .

مفخر السادات الكرام السيد الشيخ زين الدين الكيلاني دام شرف سيادته .

بعد التحية الوافية لقد عهدنا اليكم نقابة الاشراف بمدينة بغداد المحروسة وفوضناكم بتصديق وثائق السادات من صحيحي النسب وبمنع استعمال العلامة الخضراء لمن لم يكونوا صحيحي النسب ولم يكن بيهم حجة قضائية . واملنا بانكم ستبذلون قصارى مقدوركم لاجراء هذه الخدمات ولتكن علامتنا هذه مصدر العمل . كتب ببغداد المحمية في ٢٠ رمضان سنة ٩٤١ .

السلطان الغازي
سليمان خان القانوني

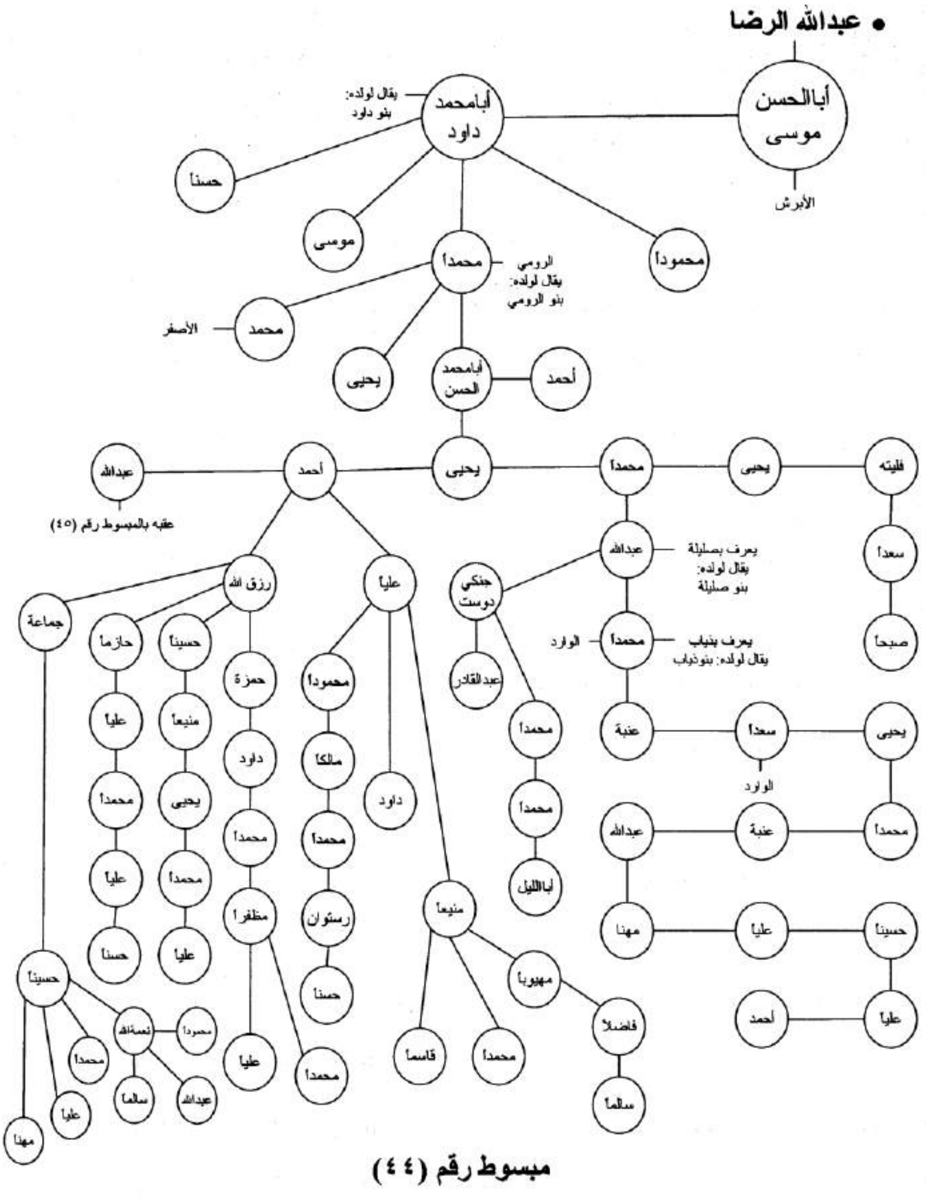
وبقيت نقابة الاشراف يتولاها اشراف العائلة الكيلانية خلفا عن سلف مدة تقرب من اربعمائة وخمسين سنة بدون انقطاع الى يومنا هذا . ثم قررت السلطنة العثمانية ان يكون مقر نقيب الاشراف في دار الخلافة الاسلامية استانبول وان توجه القائمقامية عن نقابة الاشراف الى كل نقيب للاشراف في بلده بمقتضى الفرمان الصادر من سماحة السيد عثمان افندي نقيب الاشراف في استانبول الى نقيب اشراف بغداد المؤرخ ٧ رمضان سنة ١١٠٧

- ٤٧ -

المصدر : تاريخ النقباء ، تأليف ميعاد شرف الدين الكيلاني

الملحق رقم (3)

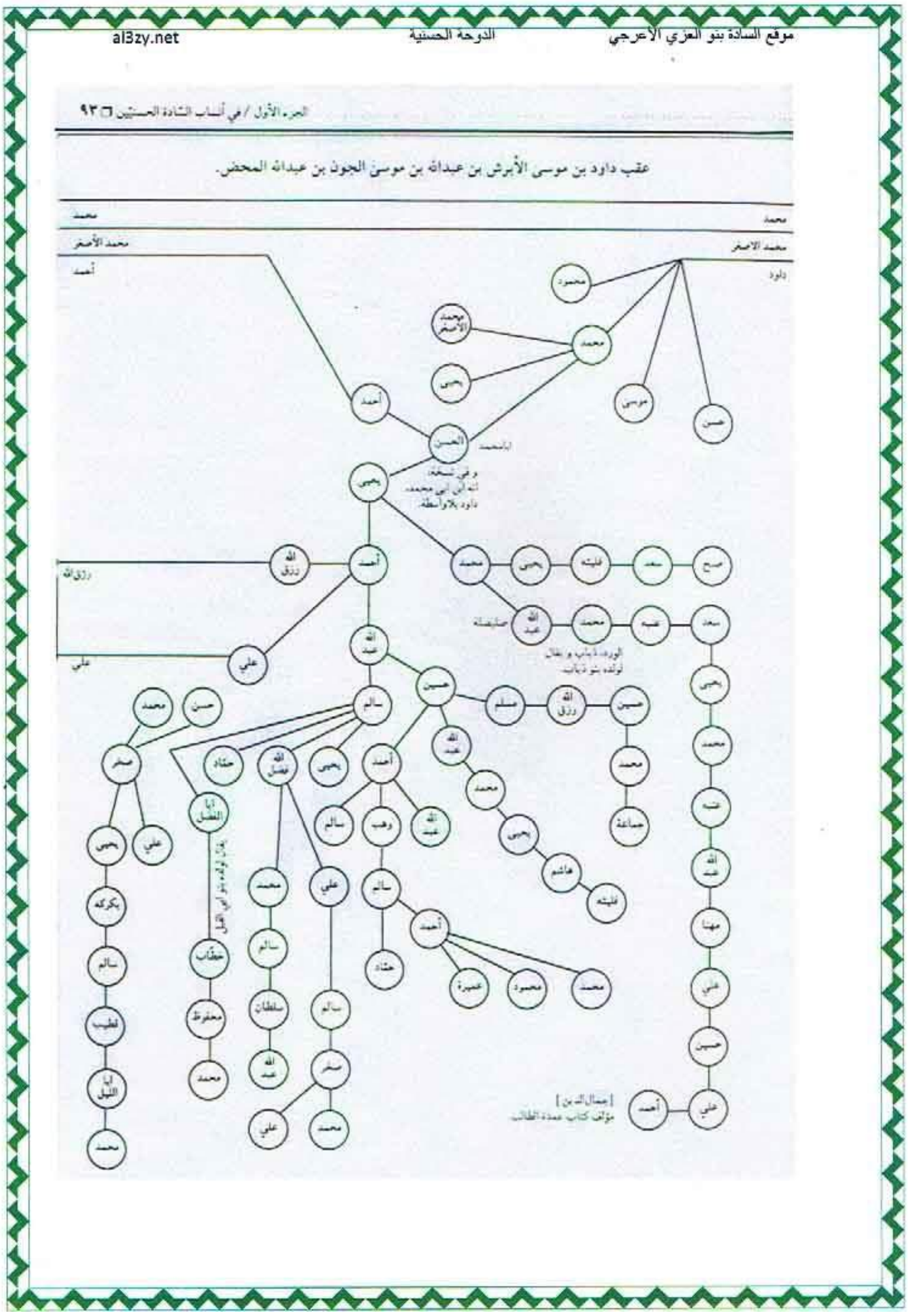
عقب عبدالله الرضا بن موسى الجون بن عبدالله المحض



مبسوط رقم (٤٤)

المصدر : مختصر تحفة الأزهار وزلال الأنهار

الملحق رقم (4)



المصدر : الروض المعطار في تشجير تحفة الأزهار